



الميزان فبناءً على ذلك لا يمكن اعتبارها ونحو ذلك في بعض مقالات الجمع بين جميع المذاهب وجعلها
 كما في مذاهب واحد غير أن يتخلل فيها أو يجمع بعضها ويتركها فإن قطعها بالجمع واجب
 عليه كما في قوله ولوله بسبب عدم أحداً من المذاهب أو بآيات القرآن وإن وضع هذه الميزان
 جاهل بالشرعية فتنتج بالكذب فإنها إذا كانت مثله ليسي جاهل لم يتردد في توجيه أحكامه
 جميع أقوال المذاهب فما يتبعه وجه الأرض لا يزال في ذلك المذاهب من مال ذلك
 وإذا كانت العلوية متحققة وانتصفت له تبتة فلا بد من أن يذكر الله تعالى لبعض
 المتأخرين ما لم يطبق عليه أحد من المتقدمين إن بقي فيها لله عليه كذا ما في الجمع إلى الحق وطابق
 في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصح ذلك عن ذلك كون أحد المذاهب السابغين له ولو تناو
 مثل هذه الميزان فإن جود الحق غالبه في تركها على ما في قلبه من المذاهب لا يصح له الخروج عن
 علومه الطبعية الغيبية إلا بالعلوم الحقيقية المكتشفة ولو لم يكن لها طبعه فإن من علمه
 طبعها فإن طريقه المكتشفة مما يثبت له في الفكر ومسايقه في القول إن قولك إن غير ما على هدي
 من ربه فكيف يصح في قلبك صديق وحريز من الهدى فما كنت تتدبره وتعوده ويظهره على حصة
 عقيدة نداء كان عافياً ولا يمدد برب العالمين **فصل** اعلم يا حيا ويا ميت
 هذه الميزان لاخوان من طائفة العلماء الابعاد تكرر سؤاله في ذلك مدارك مرادك المقصود
 وقوله في رادنا الموصول للجمع معطوفة على الفاعل المسان في صفة اعتقادك سائر أئمة
 المسلمين على عهدك من ربه في سائر أئمة العلم فلهذا علمت النظر في سائر أئمة الشريعة
 وأقوال العلماء في أربابها لا تخبر عن غير نيتهم في نشره بل في نشره باللائحة والتحقق في
 للضعف كما مر في سبقي استنما ودر من الأحكام بحكم التفسير فإن للمؤلفين في الميزان في صفة
 الحقيقة والضعف مع القدرة على فعل الأشد ولا تكون المنهات المذكورة في الميزان في صفة
 المترقب العوجي وذلك كصحة المنة في الأشد ولا تكون المنهات المذكورة في الميزان في صفة
 بلائحة مع أن أحد المرتببين أفضل من الآخر كما ترى فإن عمل الرجلين أفضل من نفسه
 من المسح مع علمه بصفة العبادية في دفعه المنع كما فضل على أنه لفتايات يقول أن المرتببين
 في حق هذا التخصيص أيضاً في الترتيب العوجي بمعنى أنه لو أراد أن يعبد الله تعالى إلى أفضل كان
 الواجب عليه الاتيان بالأفضل والكتاب العزيمة وبما الضم للفظ الجاهل غالب الناس ولما
 المسح بالنظر إلى ذلك الفردان الذي فترت فتمسك من فعل السنة لأسبابه وتولى أفضل غير
 سائر العوجي كما تقول لمن نفعه ما يبدل إلى غيره بوجهه ثم لا يذاعه أو لم يستعمله وكذا ذلك
 يستحق ويستحق في وجوب الترتيب في الميزان كما إذا ثبتت عن المشايخ قولهم
 سعاد في وقت من غير وقت تسع لأمه ما تسع جميع الناس في وقت وسع لبعضه في وقت
 آخر وكوالاة الوضو نارة وعدم الموالاة فيه نارة أخرى وغود ذلك شهادة الإيجاب فيه
 نفعه تسع جميع الناس والموالاة على تسع بعضه وعامله الموالاة إلا إذا والمكلف أقرب إلى

قد قدمنا لك في الميزان أن الاستدلال بالإجماع هو شرط العبد في اعتقاده صفة أقوال
 القيمة ما تأملوا ما هذه الميزان ما هو في ذلك فنبطع المقادير على ما طبع عليه الميزان وياتي
 عليه من حيث أخذ ما من طريق الكشف والاستدلال وما من طريق الكشف والحجج وقد كان
 الأمام الجليل في ذلك عند بنو سحر وأهل كرم حيث أحده الإجماع ولا تقنعوا بالاعتقاد وأن
 ذلك في المصحة التي مسيات في سلطانك في فضلها القيمة التقدير الذي في دين الله
 تعالى في جملة **فصل** فلا يسيء من موبد العلماء العمل بما أخذه العالم من طريق الكشف
 مع كونها صفة بالخصوص في المصحة عند بعضهم **المعراج** ليس عدم إيجاب العالم العمل بعلوم
 اكتشف من غير صفة وإنما من غير ما أخذه العالم من طريق النقل القلبي وإنما ذلك للاستدلال
 عن صفة في المصحة ليس إلا ذلك الكتاب والسنة عند القطع بصحة ما في ذلك الكشف كما في حصة
 لا يكون إلا في الواقعها ما عند غير القطع بصحة من حيث عدم صحة الاحتجاج لذلك العلم فقد يكون
 دخل كصحة نقله ليس من الميسر فإن الله تعالى قد أخذ باليسر كما قاله المترجم وغيره على أن يفتيه
 للملك صفة صول الرزق بلحة علمه من حيث عدم ربحه لربك ليس في قوله ولو صح فربما كان الكاشف
 إن ذلك العلم من الله فأخذه في فضلها هذا أوجبوا على المكلف أن لا يخرجها عنه من
 العلم من طريق الكشف في النقل والسنة قبل العلم في ذلك وألف في ذلك والاحد عليه العمل
 به فداران من الأئمة على من غير الشريعة من غير طريق الكشف فلا يصح منه الدروع عنه
 إذا ما عا شروا ففتنة الشريعة التي يترادها من طريق النقل ضرورة إذا اكتشف المصحح كما
 لا يأتى إلا في الواقع المصحة كما هو مقر بين العلماء وأهل العلم **فصل**
 فإن طعن طعن في هذه الميزان في الأصل لا يكتفي أحداً في إرشاده طريق صفة اعتقاده أن
 سائر أئمة المسلمين على هدي من ربه كما في قوله **فصل** المصحة كما في كبرى وطريق الجمع
 بين قول الصبي بل ما نداء سائر أئمة المسلمين على هدي من ربه وبين اعتقاده ذلك بقايد
 فإن قد رتب ما في طريق أخري يتبع بين القلب واللسان فذكرها لنا لتر فيها في هذه
 الميزان ويجعلها طريق أخري ويقال الطام في صفة هذه الميزان التي ذكرناها إنما كان العمل
 له على ذلك الحسد والمصعب فإنه لا يقدر جعل الشريعة على أكثر من مرتبتين يتخلف وتشد يد
 أيدوا من يشك في قوله هذا كذا بما بنا فنده وأما في قوله فإني والله ما صح للإمام ما
 أنا منقذته ولا من عمل الحفظ نفس فيما عمل قطع النظر عن أوسادي الأخوان الجهاد كراب
 صفة الاعتقاد في كلهم إيمانهم ولو لا صحت الإرشاد للأخوان المياما كصحة عتبه على هذه
 الميزان الشريعة في حقيقته من العلوم اللغوية ما لم يؤمر بأشياء يدعى أئمة في كتابنا
 المسيي المصوب والمسر المرفقه فيما تنتجها من الأسل والعلوم فإننا ذكرنا في صفة
 من علوم الأئمة العظماء نحو ثلاثة ألاف عام لا مرفق إلا من طلبة العلم إلا في بقوله ألب
 المتسائلين المصرفة علمه وإحسانها بحكمه والأعمال في نظري كتب وإنما طريقها الكشف للجميع
 تتخلل هذه العلوم على العار وحال تلاوته للقرآن لا يفتقد من المنطق ما يحق أن ذلك العلم
 غير المتعلق بذلك الكلمة وفق تختلف العلم من المنطق فليس يوسم علوم أهله وأهله
 تنجيد فكره وعلومه الأفكار من كونه عند أهله الله بعينه وتعلمه بالامكان في جمع أهلها
 تخلان علومه الكشف كما نرى فاعلم ذلك **فصل** واعلم يا حيا ويا ميت

الميزان